

التطلع للوحدة
وواقع التجزئة في العالم الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

حسن بن موسى الصفار

التطلع للوحدة
وواقع التجزئة في العالم الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين اللهم صلِّ وسلِّم وبارك على
نبينا محمد وآله الطاهرين وصحبه الطيبين.

مقدمة

مع تنامي الروح الدينية في أوساط الأمة، وتأجج الأحاسيس والمشاعر الإسلامية، في نفوس أبنائها، أصبح الحديث عن الوحدة والاتحاد، من أبرز المفردات المتداولة على صعيد الشعار والخطاب، وجداول اللقاءات، ومواضيع المجالس والمنتديات.

فمؤتمرات وملتقيات عديدة، عقدت في هذا العصر حول وحدة الأمة، وبحوث وكتب كثيرة تناولت هذا الموضوع، ورفعت شعارات متنوعة، تصب في هذا الاتجاه، ولا تكاد تخلو خطبة جمعة، أو حديث في أي مناسبة، عن الدعوة إلى الوحدة، وتحذير الأمة من الفرقة والاختلاف.

وكم تفجرت قرائح الأدباء بروائع الشعر، وخمائل الأدب الوجدوي الرقيق.

بالطبع فإن الحديث عن الوحدة، لم ينقطع في أجواء الأمة طوال

تاريخها ومسيرتها، وبمراجعة فاحصة لتراث الأمة، في أي حقبة من حقبة التاريخ، ترى الحديث عن الوحدة من ثوابت الخطاب والشعار والطرولات. لكنه اليوم أرفع صوتاً وأكثر انتشاراً. فالوحدة هي الشعار الثابت في تاريخ الأمة، لأنها توأم التوحيد. والأمة التي تؤمن بتوحيد الله تعالى، لا بد أن تتطلع لوحدة المؤمنين.

ذلك لأن من أبرز معاني التوحيد، وحدة مصدر التوجيه والتشريع، المتمثل في الوحي الإلهي، الذي ينص على الوحدة، ويرقى بمستوى التأكيد عليها، إلى ذكرها بجانب ربوبية الله سبحانه يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾^(١).

ويقول تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾^(٢). والأمة التي تقدس القرآن، وتتلو آياته كل صبح ومساء، لا يمكنها أن تتجاهل مفهوم الوحدة، أو تتغافل عنه، فالعشرات بل المئات من آيات القرآن الحكيم تؤكد هذا المفهوم، وتبين سبل تحقيقه، وتفضح معوقاته، وتحذر من مخالفته، وتفصل التشريعات والمبادئ التي تكرسه، وتجسده في حياة الأمة.

كما أن للسنة والهدي النبوي، دوراً أساسياً في تركيز مفهوم الوحدة، وإذكاء شعلتها في نفوس المسلمين.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢.

وتشريعات الدين ما هي في مجملها إلا برامج، ونظم تكّرس وحدة الأمة، وتؤصلها في النفوس والمشاعر والأعراف والتقاليد.. حيث يتوجه المسلمون في مختلف بقاع وأصقاع تواجدهم، إلى قبلة واحدة خمس مرات كل يوم.. ويصومون فترة زمنية واحدة، هي شهر رمضان كل عام.. ويشارك القادرون منهم كل سنة، في مناسك حج موحدة، زماناً ومكاناً، وطريقة وشكلاً، في أروع مظهر للوحدة، يتجاوز الجغرافيا والعرق واللغة واللون والمستوى المادي والمكانة الاجتماعية..

وتاريخ الأمة وخاصة عصر انطلاقتها، يمثل سجلاً وحدوياً لا مثيل له في تاريخ الأمم، مما يبعث على التطلع للوحدة في وجدان أبناء الأمة.

وتراث الأمة الغني بالعلم والمعرفة والأمجاد، إنما هو نتاج شعوب ومجتمعات مختلفة، صهرتها أشعة التوحيد في بوتقة الوحدة.

فمن الطبيعي إذاً، أن يكون للوحدة هذا الوقع، والتأثير في نفوس أبناء الأمة ووجدانهم، بحيث تصبح تطلعاً تتوق إليه القلوب المؤمنة، وأمنيةً تطمح لتحقيقها الشعوب المسلمة، وأملاً يدغدغ مشاعر المخلصين، وشعاراً دائماً وخطاباً ثابتاً على ألسنة الدعاة والمصلحين.

كل ذلك الزخم الوجودي، الذي يخترنه وجدان الأمة، وضميرها وتاريخها، يصطدم ويتناقض مع واقع التجزئة الأليم الذي تعيشه الأمة، ولعل ضغط واقع التجزئة، هو من أهم دوافع التطلع للوحدة عند جماهير الأمة. فكما يضغط المرض على صاحبه لكي يبحث عن العلاج، ويضطر الداء المبتلى به للتفتيش عن الدواء، كذلك فإن مآسي التجزئة، وآلام الصراعات والخلافات، تستثير مشاعر الغياري من أبناء الأمة، وتستنهض هممهم للبحث عن آفاق الوحدة، واستكشاف سبل تحقيقها.

لقد عانت الأمة الأمرين، وذاقت الوبال، وفقدت عزتها وقوتها، من جراء حالة التفكك والتجزئة، وما أنتجتته من حروب وصراعات ونزاعات، وخاصة في هذه العصور الأخيرة..

وقد تمظهرت التجزئة وتجسدت حالة التفكك والتشردم، عبر عناوين ومبررات وواجهات عديدة، سياسية وقومية وطائفية وحزبية وقبلية وفكرية وغيرها.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى الوحدة، ويؤلمنا ويقلقنا واقع التجزئة الذي تعيشه الأمة، لا بد من دراسة هذا الواقع ومعرفة خلفياته وأسباب وجوده، وعوامل استمراره وبقائه، لنكون أقدر على التخطيط لتجاوز هذا الواقع، ووضع البرامج العملية المناسبة لتحقيق الوحدة التي نتطلع إليها.

وهذه الصفحات - التي بين يدي القارئ العزيز - تتناول موضوع
التجزئة السياسية على أن تتبعها صفحات قادمة - إن شاء الله - لمعالجة
سائر مظاهر التجزئة، كالقومية والطائفية والحزبية.
عسى الله أن يمن على أمتنا الإسلامية بجمع الشمل ووحدة الكلمة
تحت لواء كلمة التوحيد، وما ذلك على الله بعزيز.



التجزئة السياسية

كانت الأمة الإسلامية تعيش ضمن كيان سياسي واحد، على سعة الرقعة التي كان يسيطر عليها المسلمون، ومع تعدد وتنوع الشعوب والقوميات والقبائل (وقد بلغت حدود هذه المملكة من الشمال: إلى أعالي تركستان في آسيا، وجبال البيرينيه في شمالي أسبانيا. ومن الجنوب: إلى بحر العرب، والاقيانوس الهندي (المحيط الهندي)، وصحراء أفريقيا. ومن الشرق: إلى بلاد السند والبنجاب من بلاد الهند. ومن الغرب: الاوقيانوس الاطلانتيكي (المحيط الأطلنطي). وتزيد مساحتها على ضعفها مساحة أوروبا)^(١).

هذا الكيان الواحد كان تجلياً لوحدة الأمة، وتأكيداً على تماسكها، وكان يحقق للأمة هيبته أمام الآخرين، ويلهم أبناءها أعظم معاني العزة والكرامة، ويمنحهم المعنويات الرفيعة.

(١) السيد محمد الشيرازي، التمدن الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، (بيروت: دار الصادق)، ص ٤٣.

كما يفسح المجال للتكامل الاقتصادي والعلمي والبشري، بين شعوب الأمة ومناطقها، حيث كان الوطن الإسلامي الكبير الواسع الأرجاء، ساحة مفتوحة أمام أبناء الأمة، يمارس كل واحد منهم ما يشاء من النشاط الاقتصادي والعلمي، دون أي عوائق أو حدود. كان هذا في الماضي، وإلى ما قبل ثلثي قرن من الزمان، حيث أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ، الموافق ٣ مارس ١٩٢٤ م على يد كمال أتاتورك في تركيا.

أما الآن فقد تمزق ذلك الكيان الواحد، وتحوّل إلى ما يقرب من الخمسين كياناً، هو مجموع الدول الإسلامية في العالم اليوم!!، ولكل دولة حكومتها وقانونها وعلمها وعملتها وحدودها وسياستها الخاصة!!

ومما يضاعف المشكلة ويزيد من آثارها السلبية، عدم وجود إطار جاد، أو خطة صادقة للتعاون والتكامل بين هذه الدول الإسلامية، أسوة بما وصلت إليه مجاميع أخرى من الدول، كدول أوروبا التي تتجه نحو التوحد بخطى وطيدة.

بل الأسوأ من ذلك اندلاع الصراعات، والحروب والمعارك، فيما بين هذه الدول الإسلامية، وآخر أمثلة هذه الصراعات الأليمة: الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.

الجدور التاريخية

وللإنصاف، فإن للتجزئة السياسية بدوراً و جذوراً في تاريخ الأمة القديم، ومنذ العهد الإسلامي الأول، فقد شهد تاريخ الأمة منذ منتصف قرنه الأول، وما بعده من القرون، حالات من الانفصال والتمزق، كانت أولها وبدأيتها، تمرد معاوية بن أبي سفيان سنة ٣٦ هـ، على الخلافة الشرعية، المتمثلة في الإمام علي بن أبي طالب، الذي بايعته جماهير الأمة بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، إلا أن معاوية بن أبي سفيان رفض الخضوع للخلافة، واقتطع لنفسه منطقة الشام، التي كان والياً عليها من قبل، وأعلن نفسه حاكماً عليها، وصار يزحف على ما والها من المناطق.

وطوال فترة خلافة الإمام علي من سنة ٣٥ هـ إلى سنة ٤٠ هـ، وكذلك في السنة الوحيدة لخلافة ابنه الإمام الحسن بن علي، الذي بويع بعد مقتل أبيه الإمام علي، كان هناك كيانات سياسيان، وعاصمتان للحكم، الأول تقوده الخلافة الشرعية وعاصمته الكوفة في العراق، والثاني تتزعمه القوة المتمردة وعاصمته دمشق في الشام، ولكل من الكيانيين جيشه وقوته العسكرية، وقد نشبت الحرب بين القوتين في (صيفين)^(١)، واستمرت لما يزيد على العام، حيث ابتدأت الحرب في أول ذي الحجة الحرام سنة ٣٦ هـ، وانتهت في منتصف شهر صفر

(١) صيفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي، وهي الآن جزء من أراضي الجمهورية العراقية بالقرب من الحدود السورية.

٣٧هـ، و(قتل فيها من الشجعان المسلمين وأنجادهم، تسعون ألفاً وهو عدد لم يذهب مثله ولا قريب منه، في جميع الوقائع الإسلامية من لدن رسول الله ﷺ إلى تاريخها)^(١).

ولم تتجاوز الأمة محنة التجزئة هذه، إلا بالقرار الشجاع الذي اتخذته الإمام الحسن بن علي، بالصلح مع معاوية بن أبي سفيان، وتنازله عن السلطة والحكم، في منتصف شهر جمادى الأولى سنة ٤١هـ.

ثم تكررت هذه الظاهرة مرة ثانية، على يد أموي آخر، هو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، الذي فرّ في أعقاب سقوط الدولة الأموية إلى الأندلس، وعمل على أخذ الحكم فيها، وأعلن دولته الأموية المستقلة عن الدولة الإسلامية المركزية، التي كانت بزعامة العباسيين آنذاك سنة ١٣٨هـ - ٧٥٥م. مما مهد الطريق أمام حالات مشابهة فيما بعد، كقيام دولة الأغالبة في شمال أفريقيا، وحكم البويهيين ثم السلاجقة في العراق، والطولونيين ثم الاخشيديين ثم الفاطميين ثم الأيوبيين، وأخيراً المماليك في مصر، وحكم الحمدانيين في حلب، وما أشبه من الإمارات المستقلة، التي انفصلت عن الدولة الإسلامية المركزية..

بالطبع كانت هناك مبررات، استغلها الولاة في تلك الأطراف،

(١) محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، (الدولة الأموية) ج ٢، ١٩٦٩م، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى)، ص ٦٦.

لإعلان تمردهم وانفصالهم، كوجود الفساد والانحراف، أو إهمال مصالح شعوب تلك الأطراف والحييف عليها. وقيام هذه الإمارات، هو الذي مهد الطريق لتفكك الدولة الإسلامية الكبرى فيما بعد.

حالات طارئة مؤقتة

لكن من يقرأ تاريخ تلك الفترة الماضية، وقيام هذه الإمارات شبه المستقلة، يلحظ أن مستوى من الوحدة السياسية، كان يسود حياة الأمة، رغم هذه الصراعات السياسية، التي لم تصبح تجزئة عملية قائمة على الأرض، ترتسم على أساسها حدود فاصلة بين الشعوب الإسلامية. لأن جماهير الأمة ما كانت لتقبل ذلك، وهي تنتهل من معين مفاهيم الإسلام الوحدوية.

يقول أحد المفكرين:

إن قيام هذه الدويلات، لم يكن مظهراً من مظاهر انتقال الوضع العربي الإسلامي، إلى حالة التفتت الإقطاعي، وتجزئة العصور الوسطى الشبيهة بتجزئة العصور الوسطى في أوروبا. وإنما كان ذا طابع خاص، فهذه التجزئة لم تستقر، والصراعات الدامية فيما بينها لم تهدأ، وكانت عملية إعادة التركيب إجراءً مستمراً. وأخيراً كانت الريح الأساسية هي الانجذاب نحو المركز... ومن هنا كان انفصال هذا الجزء أو ذلك، يعني حالة مؤقتة عابرة ضمن حالة ما من حالات ميزان القوى، وذلك بانتظار من يأتي ليعيده إلى طاعة المركز، سواء

المركز القديم، أو مشروع مركز جديد. هذا إذا لم تكن في ذلك الجزء إمكانات الانطلاق، لضم الأجزاء الأخرى له، والتحول ليصبح الدولة المركزية.... وهكذا نلاحظ:

أ/ أن كل طرف قاتل قتالاً ضارياً، حتى يصبح الدولة المركزية، لا أن يقبع في حدود جزء معين.

ب/ لم يأخذ الانقسام شكل إقطاعات، وإنما أخذ شكل وحدات كبيرة، وقد سعت أكثريتها لأخذ الشرعية من مركز الخلافة إما في بغداد، وإما في القاهرة^(١).

الموقف الشرعي

مفاهيم الإسلام وتعاليمه الوحدوية، كانت ضماناً لوحدة الأمة وتماسكها السياسي، وكانت الحائل دون تكريس حالات التجزئة والتمزق وتشريعها في واقع الأمة، لكن بعض المتسلطين كان يسعى لتحريف وتزييف بعض تلك المفاهيم، وإعطائها تأويلات تساعد على تمرير وتبرير مواقفهم السياسية المخالفة لوحدة الأمة.

وقد كان لأئمة الإسلام وفقهاء الأمة، موقف واضح وحاسم تجاه حالات الانفصال والتجزئة، إذ أعلنوا عدم جواز تعدد الخليفة والإمام الحاكم في واقع الأمة، وبالتالي عدم جواز تعدد الكيانات السياسية

(١) منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة، الطبعة الثانية ١٩٧٩م، (بيروت: دار الطليعة)، ص ٤٩ - ٥٣.

والدول في عالم المسلمين، إلا أن بعض الفقهاء حاولوا التنظير لما حصل، واعتبروا حدوثه دليلاً على جوازه. فقد روى الرواة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما)^(١).

وجاء في الحاشية على هذا الباب من صحيح مسلم: أنه لا يجوز عقد البيعة لخليفتين في زمن واحد، وإلا لما جاز قتل الآخر منهما. قال الشارح: واتفق العلماء على أنه لا يجوز عقدها لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا. وقال إمام الحرمين: وعندي أنه لا يجوز عقدها لاثنتين في صقع واحد، وهذا مجمع عليه، فإن بعد ما بين الإمامين فلاحتمال فيه مجال. وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف ولظواهر إطلاق الأحاديث^(٢).

وسئل الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: هل يكون إمامان في وقت واحد؟ قال: لا، إلا أن يكون أحدهما صامتاً مأموماً لصاحبه، والآخر ناطقاً إماماً لصاحبه، وأما أن يكونا إمامين ناطقين في وقت واحد فلا^(٣).

ويقول القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ:

-
- (١) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ج٦، ص٢٣، باب إذا بويع لخليفتين، (بيروت: دار الجيل، دار الآفاق الجديدة).
- (٢) المصدر السابق.
- (٣) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج٢٥، باب (أنه لا يكون إمامان في زمان واحد)، ص١٠٦.

(فإن قالوا: فما تقولون إذا عقد جماعات من أهل الحل والعقد لعدة أئمة في بلدان متفرقة، وكانوا كلهم يصلحون للإمامة، وكان العقد لسائرهم واقعاً مع عدم إمام وذي عهد من إمام، ما الحكم فيهم عندكم، ومن أولى بالإمامة منهم؟
قيل لهم: إذا اتفق مثل هذا تُصفحت العقود وتؤملت ونُظر أيها السابق، فأُقِرَّت الإمامة فيمن بدئ بالعقد له، وقيل للباقيين: انزلوا عن الأمر، فإن فعلوا، وإلا قوتلوا على ذلك، وكانوا عصاة في المقام عليها.

وإذا لم يعلم أيها تقدم على الآخر، وادَّعى كل واحد منهم أن العقد سبق له، أُبطلت سائر العقود واستؤنف العقد لواحد منهم أو من غيرهم، وإن أبوا ذلك قاتلهم الناس عليه)^(١).

(١) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، الطبعة الثانية ١٩٩١م، بيروت، ص ١٢٩.

كيف حدثت التجزئة؟

حينما ظهرت الدولة العثمانية في بدايات القرن الثامن الهجري، تطلع إليها المسلمون والتفوا حولها، لتجميع شمل الأمة من جديد، ولمواجهة التحديات الخطيرة التي واجهتها الأمة، على أيدي المغول الذين غزوا بلاد المسلمين، واحتلوا بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وكذلك تحدي إمبراطورية الروم البيزنطية وسائر القوى الأوروبية الصليبية.

وبفتح القسطنطينية سنة ٨٥٧ هـ - ١٤٥٣ م، على يد السلطان العثماني محمد الفاتح، تعززت موقعية هذه الدولة داخلياً وخارجياً، فقد اتجهت إليها أنظار الشعوب الإسلامية، كما تراجعت أمام قوتها وهيبته القوى الصليبية الأوروبية.

وإقراراً للعثمانيين بزعامة الأمة، فقد تنازل الخليفة العباسي المتوكل على الله (الثالث)، الذي كان يمثل الخلافة اسمياً، تنازل

للسلطان العثماني سليم الأول عن الخلافة سنة ١٥١٧م. وانضمت كل الدويلات والإمارات الإسلامية، إلى هذه الدولة الإسلامية الكبرى، وانضوت تحت رايتها، مما جعل منها دولة عالمية مهابة، تحققت من خلالها وحدة الأمة الإسلامية.

فقد (أدى ضم الدولة العثمانية مصر والشام والحجاز والعراق والمغرب الإسلامي، إلى دمج هذه الدول في كلٍّ موحد شاسع، يحده المغرب الأقصى وإيران وبراري روسيا الجنوبية والحبشة. وهذا الكل الموحد يمثل دولة تعتبر من حيث اتساعها (٢,٥٠٠,٠٠٠ كلم في لحظة أقصى توسع لها) ومن حيث وجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط، كياناً سياسياً لم يعرف الغرب نظيراً له منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية. ووفقاً لتعبير ج. سوفاجيه: فإن كل رعية من رعايا السلطان، كان بوسعه منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندي، ومن فارس إلى المغرب، من دون أن يكف عن أن يكون خاضعاً لقوانين واحدة، ولتنظيم إداري واحد، ومن دون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة واستخدام عملة واحدة)^(١).

هذا الظهور القوي للدولة الإسلامية العثمانية، وما رافقه من فتوحات استهدفت عمق أوروبا، أثار مخاوف الأوروبيين وقلقهم، فبدأوا ينسجون المؤامرات، ويخططون لإضعاف هذا الكيان الإسلامي

(١) خالد عزب، الهيمنة الروحية للدولة العثمانية على العالم الإسلامي، مقال في جريدة الحياة، ص ٢١، ١٨ أبريل ١٩٩٦م.

ولالإطاحة به. وقد عقدت مؤتمرات عديدة في روما، لبحث الخطر التركي برعاية البابا ومشاركة مجمع الكرادلة والأمراء المسيحيين. وتحكي الرسالة التي بعث بها شارل الخامس، إمبراطور الغرب وملك أسبانيا إلى سفيره في إنجلترا، مدى الهلع والقلق لدى الأوربيين؛ فقد جاء في رسالته والمؤرخة ١٦ نيسان ١٥٢٣م، ما يلي: نبعث إليك بكتاب اعتماد خاص مرسل إلى هنري وولزي ترفعه إليهما أولاً، وعليك أن توضح للملك (ملك بريطانيا) وللكاردينال، مبلغ الخطر الذي يتعرض له العالم المسيحي، والذي نشأ عن سقوط جزيرة رودس بيد الأتراك. ونكاد نعتقد أن الأتراك سينوون مهاجمة العالم المسيحي هذه السنة، وستكون أرض المعركة إما في إيطاليا أو هنغاريا، أو في البلدين معاً، وفي الوقت ذاته. ولكن أنى هاجم الأتراك في العالم المسيحي، فإن ذلك من شأنه أن يعرض كرامتنا بصفتنا إمبراطوراً وحامياً للكنيسة إلى الامتهان^(١).

هذه الأجواء الحانقة الغاضبة، التي كانت تسيطر على القوى الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، دفعت باتجاه السعي والعمل لتفتيت هذا الكيان، بعد أن فشل الأوربيون في مواجهته عسكرياً.

ويكشف الكتاب الذي ألفه الوزير الروماني (ت. ج. دجوفارا)، وظهرت طبعته الأولى باللغة الفرنسية عام ١٩١٤م، بتقديم لويس

(١) مصطفى محمد طحان، القومية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، (الكويت: دار الوثائق)، ص ٤٨.

رينو الأستاذ في كلية الحقوق وكلية العلوم السياسية، عن مدى جدية الأوروبيين واهتمامهم بالقضاء على وحدة الأمة الإسلامية، في ظل كيان الدولة العثمانية. وعنوان الكتاب (مائة مشروع لتقسيم تركيا)، بالاعتماد على أوراق وأرشيف وزارات خارجية الدول الأوربية، وتبلغ صفحات الكتاب ٦٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وقد صدر في بداية الحرب العالمية الأولى، في وقت كانت السلطنة العثمانية قد شارفت على نهايتها، فالكتاب كتب في جو انتصاري، وأقرب إلى الاحتفال بنهاية السلطنة، ويتضمن الكتاب المشاريع التي صدرت عن السلطات البابوية، وملوك أوربا، ورؤساء حكومات دولها، من رجال دين وفكر وسياسة وفلاسفة وجنرالات، ليؤكد أن التعاون أثمر نتيجة كبرى^(١).

بالطبع فإن عوامل التخلف والفساد الداخلي، الذي نخر في كيان الدولة العثمانية، ساعد على إنجاح تلك الخطط والمؤامرات؛ حيث اعترى الضعف والوهن ذلك الكيان الشامخ، وتقلصت هيئته وهيمنته الروحية على العديد من شعوب الأمة، فتجرات القوى الأوربية على اقتطاع أوصال وأجزاء رئيسية من جسد الدولة الإسلامية، فكانت البدايات دخول فرنسا إلى الجزائر سنة ١٨٣٠م، ثم تونس ثم المغرب واقتسامها مع أسبانيا، ودخول إيطاليا إلى ليبيا، ودخول بريطانيا إلى

(١) محمد سليمان العبد، تعليق على التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الرياض.

عدن وعمان ومصر والسودان والكويت. حتى جاءت الحرب العالمية الأولى التي كان من أسبابها الرئيسة، تنازع الدول الغربية على اقتسام تركة الدولة التركية. وانتهى الأمر إلى صدور اتفاقيات سايكس بيكو، وسان ريمو، واتفاقيات باريس، التي قسمت بموجبها البلاد العربية والإسلامية إلى مناطق نفوذ واستعمار بين الدول الأوروبية. فكان ذلك التقسيم نواة وأرضية لقيام هذه الكيانات والدول المتعددة في العالم العربي والإسلامي.

ولما استنفذ الاستعمار المباشر أغراضه، واضطرت الدول الأوروبية إلى الانسحاب عسكرياً من البلاد الإسلامية، تحت ضغط ثورات الشعوب وانتفاضاتها التحررية، عملت على تكريس حالة التجزئة، وتثبيت الكيانات القطرية، وتشجيع التيارات القومية والمحلية في مقابل بعضها البعض.

فالحدود المرسومة حالياً بين الدول العربية والإسلامية، وضعت في غالبيتها بتوجيه وترتيب من الدول الاستعمارية، وبشكل يستبطن إثارة النزاع والصراع فيما بعد.

ويقول أحد الباحثين:

لو تأملنا بهدوء وعمق خريطة الوطن العربي اليوم، لحزّ في أنفسنا أن نراه على ما هو عليه من أجزاء مبعثرة هنا وهناك، مقسم إلى دول ودويلات وإمارات، متوزع في أنظمتها بين الجمهورية والمملكة

والإمارة والمحمية، وغيرها مما لا هوية له. فواصل على الخريطة لا وجود لها في الطبيعة، خطوط سوداء داكنة وضعتها يد رسام مجهول، تفصل بين أبناء الأمة الواحدة، لا بل أبناء العائلة الواحدة حتى تصل إلى حبة التراب على الأرض الواحدة المشتركة. فلو حاولنا أن نتعرف على أسباب هذه التجزئة وعلى العوامل التي أملتتها، لعرفنا دون أي عناء أنها إرادة الأجنبي، أنها مشيئة أولئك المستعمرين الطامعين في السيطرة على هذه الأرض الغنية وسلب خيراتها، وإبقاء شعبها في حالة من الفقر والتخلف تساعدهم على إبقاء نفوذهم عليها أطول مدة ممكنة^(١).

ضمير الأمة يرفض التجزئة

حينما ألغيت الخلافة الإسلامية وهي تمثل رمز الوحدة السياسية للأمة، من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م، كانت تواكب ذلك القرار أوضاع مساعدة على تمريره في العالم الإسلامي، وعلى فرض التجزئة كأمر واقع. فأولاً: كان هناك استياء من قبل العديد من شعوب الأمة وجماهيرها، تجاه ممارسات السلطات العثمانية في عهودها الأخيرة، حيث اعترأها الضعف والوهن، وأصبحت أجهزتها بالخلل والفساد. وثانياً: تغلغت في أوساط الأمة تيارات قومية وعلمانية، مرتبطة أو

(١) عيسى عجي، الوحدة هي الحل، الطبعة الأولى ١٩٧٠ م، ص ٥٧.

متأثرة بالقوى والأفكار الأجنبية، فكانت تعبي جماهيرها ضد الخلافة
و ضد الرابطة الدينية، وتبشّر بها بمستقبل وطني حرّ متقدم.

وثالثاً: كانت الدول الأوربية قد اقتطعت أجزاءً كبيرة من العالم
الإسلامي، كمستعمرات لها، وبالتالي فإن حركة تلك الشعوب
المستعمرة مشلولة وخاضعة للهيمنة الأجنبية.

ومع كل ذلك فإن رجالات الأمة الواعين، والجمهور اليقظ، وقفوا
أمام خطط التجزئة المشبوهة وأعلنوا رفضهم لها واعتراضهم عليها.
فقد تداعى علماء الأمة ومفكروها المخلصون لعقد عدة مؤتمرات
ولقاءات على مستوى العالم الإسلامي، للتفكير فيما آلت إليه أوضاع
الأمة بعد سقوط الخلافة، ولقرع جرس الإنذار، واستنهاض الأمة
لمواجهة التحدي الخطير، ولتدارس مشروع أو برنامج بديل لجمع
شمل الأمة وتوحيد صفوفها.

وانعقد المؤتمر الأول في القاهرة في شوال ١٣٤٤هـ - مايو
١٩٢٦م، بحضور ممثلين عن الشعوب الإسلامية في كل من مصر
وليبيا وتونس والمغرب وجنوب أفريقيا وأندونيسيا وولاية جوهور
المالايوية والهند واليمن والحجاز وفلسطين والعراق وبولندا، وقد تم
الاتفاق في هذا المؤتمر على:

(أنه من الضروري أن تمثل كل الشعوب الإسلامية بصورة ملائمة،
في جمعية تعقد في بلد يختاره ممثلو الشعوب الإسلامية، يجتمع فيها

ممثلو الشعوب الإسلامية، لمناقشة الإجراءات التي ستتخذ بهدف إنشاء الخلافة لإتمام كل الشروط التي أوجبتها الشريعة^(١).

كما انعقد مؤتمر ثانٍ في مكة المكرمة في ذي الحجة ١٣٤٤ هـ - يونيو ١٩٢٦ م، ضم مجموعة من القادة والزعماء المسلمين، لكن ضغوط السلطات التركية منعت من بحث موضوع الخلافة في هذا اللقاء.

ثم عقد مؤتمر إسلامي في القدس سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م، بدعوة من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني (توفي ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)، وعدد من القادة المسلمين الهنود المتصدين لموضوع إعادة الخلافة الإسلامية، وحضره حشد من علماء المسلمين وشخصياتهم من مختلف القوميات والمذاهب والبلدان الإسلامية، ورغم الضغوط الاستعمارية والصهيونية والعلمانية ضد المؤتمر، فقد نجح في الانعقاد، وانتخب منه مجلس تنفيذي يتكون من ٢٥ عضواً، ثلاثة منهم مصريون، وأربعة هنود، وأربعة من شمال غرب أفريقيا، وفارسي، وجاوي، وتركي من وارسو، وبوسنيا، وعشرة من فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية، كما انتخب إيراني كأمين للمكتب المركزي، وكان من أبرز نجاحات المؤتمر، إنهاؤه الحرب بين السعودية واليمن في ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م، كما كان للمؤتمر مكتب

(١) د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، الرياض، ص ٣٨.

دائم في القدس استمر في العمل حتى توقف خلال سنوات الحرب العالمية الثانية^(١).

وقد أفتى بعض العلماء والفقهاء بحرمة رسم الحدود بين الدول الإسلامية، وحتى استخدام جوازات السفر في التنقل بين البلدان الإسلامية، بل لو استلزم الذهاب إلى الحج استخراج جواز السفر واستعماله بما يعنيه من قبول للتجزئة وترسيم الحدود، فإن الحج يكون ساقطاً مادامت وسيلته محرّمة.

ويؤكد زعيم سياسي إسلامي هو: شودري خليق الزمان، أحد قادة الحركة الباكستانية على ضرورة رفض التجزئة، وألا تعترف الدول الإسلامية ببعضها البعض كدول قومية إسلامية فيقول:

(إذا بدأ المسلمون في الاعتراف بباكستان ومصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وإيران وتركيا وأفغانستان، وهي دول مسلمة، كدول إسلامية، فإنهم سيكونون مذنبين في تقسيم الأمة الإسلامية في الزمن القادم، ويجعلون أي تقدم في اتجاه توحيد الدول الإسلامية في أي شكل كجمعية أو اتحاد فيدرالي أو غيرها مستحيل. وأنه واجب على المسلمين في كل أنحاء العالم أن يعملوا لإنشاء الدولة القرآنية عبر التجمعات السياسية والاتصالات الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والتغير اللغوي، من أجل أن يتمكن النبوغ

(١) المصدر السابق، ص ٤٠ - ٤١.

الإسلامي في فن الحكم من استنباط سلطة مركزية للعالم الإسلامي عبر اتحاد ديمقراطي أو غيره^(١).

ويلاحظ باحثون قوميون، أن المفكرين العرب من أبناء الأمة الإسلامية كانوا متحفظين ومخالفين لظاهرة نشوء الدول القطرية لما تعنيه من تجزئة وتمزق. (فالاهتمام بمطلب الوحدة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قد استحوذ على القدر الأكبر من الفكر السياسي، على حساب الاهتمام بظاهرة (الدولة القومية) المنشودة، من حيث طبيعتها، وتكويناتها الاجتماعية-الاقتصادية، ومؤسساتها، وكذلك على حساب الاهتمام بظاهرة (الدولة - القطرية - الوطنية) التي نشأت بالفعل في مرحلة ما بين الحربين، أو بعد الحرب العالمية الثانية. ونكاد نقول أنه كان هناك حياء أو جفاء أو عدااء بين جمهرة المفكرين العرب، وبين ظاهرة (الدولة القطرية). وهنا لا بد من التنويه بأهمية التمييز المفهومي بين (الموقف السياسي) من مثل هذه (الدولة)، وبين ضرورة الدراسة العلمية الموضوعية لها كظاهرة. ولكن يبدو أن معظم المفكرين والعلماء الاجتماعيين العرب، لم يمارسوا هذا التمييز، ومن ثم اختاروا ألا يكتبوا عن (الدولة القطرية) بهذا المعنى الصريح، ظناً منهم أن مجرد الكتابة عنها، قد يضيف عليها

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

« شرعية معنوية » لا يرغب الكثيرون منهم فيها^(١).

مشاريع تجزئة جديدة

وقد لا تكون هذه الحدود المرسومة الآن، التي تقطع أوصال جسد الأمة وأجزاء كيانها إلى أكثر من خمسين دولة، قد لا تكون حدوداً نهائية للتجزئة والتقسيم.

فهناك الكثير من الأسباب الداخلية والعوامل الخارجية، التي تضغط باتجاه المزيد من التفتيت والتمزيق والتجزئة.

حيث يتألف العالم الإسلامي من ١٩٠ إثنية قومية، يتحدثون بمئات اللغات واللهجات الخاصة، وتتعدد انتماءاتهم المذهبية ضمن الإسلام، كما تتنوع مدارسهم الفكرية الإسلامية.

ولهذا التنوع والعدد العرقي والقومي والمذهبي والفكري، تاريخ تعكر صفوه مرارات وأحقاد وثرارات.

كما أن الواقع السياسي والاجتماعي المعيش في أغلب البلدان الإسلامية، لا تتوفر فيه أدنى درجة مطلوبة من المساواة والرضا والانسجام، في التعايش بين الحكومات وشعوبها، وفيما بين الانتماءات المتعددة عرقياً ومذهبياً.

وإذا أضفنا لكل ذلك وجود قوى خارجية معادية ترى أن من

(١) مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص ٤٣.

مصالحها إضعاف هذه الأمة، وإشغالها بالحروب والنزاعات الداخلية، لعرقلة أي مسعى لنهضة الأمة، وتقدم مستوى التنمية لدى شعوبها.

هنا يكون الخطر ليس وهماً ولا مجرد احتمال، بل خطر داهم يستلزم الكثير من اليقظة والحذر لمواجهة وإبطال مفاعيله.

وقبل أشهر قليلة تحدث الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، في محاضرة ألقاها في جامعة أكسفورد، عن وقوع العالم الآن في قبضة قوتين متعارضتين: العولمة والتفتت، وقال في كلمته في قاعة شلدونيان مشيراً إلى خطر التفتت: (يسعى الناس في كل مكان نتيجة الإحساس المتزايد بانعدام الأمان، وعدم تلبية الحاجات على الصعيد الوطني للبحث عن ملاذ في إطار جماعات أصغر... ويمكن لهذا الاتجاه أن يشجع التطور الصحي لمجتمع مدني، كما يتجلى في انتشار تنظيمات المواطنين والمنظمات غير الحكومية التي تنشط من أجل أهداف عامة، لكن التفتت يمكن أن يولد أيضاً التعصب ونزعات الانعزالية والانفصالية وانتشار النزاعات الأهلية)^(١).

ولعل القوى الصهيونية اليهودية، هي أكثر الجهات حماساً لخطط ومشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة العربية والإسلامية، من أجل توسيع نطاق التجزئة والتفتت، لإضعاف شعوب المنطقة وإشغالهم

(١) جريدة الحياة، لندن، عدد ١٢٠١٥، تاريخ ٢٥ / ٨ / ١٤١٦ هـ.

بالصراعات الداخلية، ولإبعاد أي احتمال لتوحد الأمة حيث يشكل خطراً ماحقاً على الكيان الصهيوني.

وقد أعد المستشرق اليهودي (برنارد لويس) دراسة لحساب البنتاغون الأمريكي، ونشر بعضها عام ١٩٨٠م، وفيها يقول: (إن المنطقة الممتدة من باكستان حتى المغرب ستبقى في حالة اضطراب إلى أن يعاد النظر في الخريطة السياسية لدولها) ويرر عمليات إعادة رسم الحدود، بأنها تجاهلت انتشار القبائل والقوميات. وفي رأيه أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار على قاعدة العلاقة مع الغرب، تكمن في إعادة النظر في الخريطة السياسية استجابة لتطلعات كل أقلية بدولة أو بحكم ذاتي^(١).

كما تؤكد على ذلك دراسة رسمية إسرائيلية صدرت في نفس الفترة، ونشرتها مجلة (كيغونيم) [الحقيقة] الإسرائيلية، وهي من المجالات المتخصصة بالفكر السياسي المعاصر، حيث أكدت تلك الدراسة: أن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمكن أن يكون أبدياً. والتفوق من خلال التحالفات الدولية يخضع لحكم المتغيرات السياسية المتحركة، والثابت الوحيد الذي يمكن أن يحقق الأمن الإسرائيلي على المدى الطويل وبثبات، هو ضرب الخصم من الداخل، وتقسيمه إلى دويلات قومية وطائفية ومذهبية متصارعة في

(١) محمد السماك، هل الإسلام هو الهدف، دراسة نشرتها مجلة (الوعي الإسلامي) الكويتية، ص ٤٢، عدد ٣٣٨، شوال ١٤١٤ هـ.

مسيرة تواكب التسوية السياسية الإقليمية^(١).

وعلى الأرض فإننا نسمع ونلاحظ العديد من الدعوات والاتجاهات الانفصالية في أكثر من بلد إسلامي، كما نشاهد مشاريع وخططاً للتجزئة وهي تتحرك على الأرض كما يحصل الآن في الصومال، وما يطرح لمستقبل العراق من قيام نظام كونفودرالي يتكون من ثلاث ولايات: شمالية للأكراد وجنوبية للشيعة والوسط للسنة.

وهناك مشروع دولة لـ (الازواد) شمالي جمهورية مالي في غرب أفريقيا، وتشمل أجزاء من جنوب الجزائر والنيجر وموريتانيا، ومشروع لدولة (الطوارق) يهدد وحدة الجزائر، ومشروع لفصل جنوب السودان.

كيف نتجاوز التجزئة؟

إذا كانت حالات التجزئة السياسية التي حدثت في تاريخ الأمة السابق، ناتجة عن نزعات فردية أو توجهات محلية انفصالية، فإن التجزئة السياسية في الواقع المعاصر ترتبط بنظام عالمي قد ترسخت جذوره وتمكنت هيمنته.

ذلك أن النظام العالمي المعاصر قائم على أساس اعتماد الدولة الحديثة أو الدولة القومية، كوحدة أساسية في النظام الدولي. وأصبحت لهذه الدولة شرعيتها على مستوى العالم، وسيادتها على

(١) المصدر السابق.

مستوى الوطن، وارتبطت حياة الناس وأوضاعهم بهذه الكيانات القومية القائمة.

(لقد بدأ هذا الشكل السياسي المحدد الذي نطلق عليه مصطلح (الدولة الحديثة) أو (الدولة القومية) الظهور والتبلور في القرون الأربعة الماضية على الساحة الأوروبية، ومنها انتشر خارج أوروبا، حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ويؤرخ معظم الكتاب لبداية ظهور الدولة بهذا المعنى، بمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م بعد حروب دينية طاحنة (حرب المائة عام، ثم حرب الثلاثين عاماً)، وهي المعاهدة التي أرسدت قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبية، التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

معاهدة وستفاليا أرسدت البذور الجينية لظهور الدول القومية في بعض دول أوروبا ذاتها، ومنها انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي في بقية أوروبا والقارات الأخرى في القرون التالية، حتى أصبحت الدولة هي الوحدة الأساسية في التنظيم العالمي المعاصر. فالأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا دولاً بالمفهوم الذي عرّفناه^(١).

فالإنسان المسلم اليوم يولد وينشأ ويتربى في ظل كيان الدولة

(١) المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ٤٣.

القطرية، وترتبط شؤون حياته بكيانها، ويعبأ باتجاه الولاء السياسي لها، ودول العالم وشعوبها والنظام العالمي يتعامل معه باعتباره مواطناً لهذه الدولة القطرية.

وهكذا وجدت الأجيال المسلمة المعاصرة نفسها مرتبطة نفسياً وسلوكياً بهذه الكيانات القطرية، التي تشكل صيغة للتعايش السياسي على مستوى العالم.

ككيف يمكن تجاوز هذا الواقع، وإلغاء هذه الكيانات القطرية، لصالح قيام كيان واحد للأمة يجمع شملها ويوحد أقطارها تحت راية الإسلام؟

إنها أمنية عزيزة وغالية يطمح كل مسلم غيور أن يراها متحققة متجسدة، لكن ذلك ليس قريب المنال، بل يعترضه آلاف العقبات والعراقيل الداخلية والخارجية، فالقوى المهيمنة في النظام الدولي لا تترك للأمة فرصة التوحد، والطبقة الحاكمة في الدول القطرية الإسلامية، متشبثة بمواقعها وسلطاتها، والتيار المتأثر بالثقافات الأجنبية داخل الأمة، يناوئ أي تحرك توحيدى باتجاه الدين، وجمهور المواطنين نشأ على أساس الولاء للدولة القطرية.

بالطبع لا يعني ذلك كله الخضوع لهذا الواقع والقبول به وتطبيعته نفسياً وفكرياً، بل لا بد من السعي باتجاه الوحدة ضمن برامج وطروحات تمهيدية وتدرجية نتجاوز بها مآسي وآلام التجزئة.

تعميق الولاء للإسلام

تحيط بالإنسان عدة دوائر عاطفية واجتماعية وفكرية، تتنافس على كسب ولائه وانقياده لمحورها، فهناك المحيط العائلي الأسري، والانشداد للأرض والوطن، والانتماء للعرق واللغة، والارتباط بالفكر والمبدأ، كل ذلك يضاف إلى الاهتمام المصلحي الذاتي، الذي هو حجر الأساس الطبيعي في شخصية الإنسان.

ويختلف الناس عادة في أولويات انشاداتهم وولاءاتهم بين هذه الدوائر. والدائرة الأكثر استقطاباً للإنسان تكون هي محور انتمائه، ويصبح تفاعله واستجابته لسائر الانشادات، خاضعاً لمصلحة هذه الدائرة.

والإنسان المسلم ليس مطلوباً منه أن يتنكر لأي دائرة من هذه الدوائر، فمن حقه بل من الواجب عليه أن يهتم بعائلته وعشيرته ضمن عنوان صلة الرحم ﴿وَأَلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١)، ومن الطبيعي أن يحب وطنه، بل إن (حب الوطن من الإيمان). كما أنه ليس خطأً أن يحب الإنسان المسلم قومه؛ فقد سئل (صلى الله عليه وآله): (أمن العصبية أن يحب الرجل قومه؟ فأجاب: لا ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه على الظلم)^(٢).

لكن الولاء الأساس والانشداد المحوري عند الإنسان المسلم،

(١) سورة الأنفال، الآية: ٧٥.

(٢) مسند أحمد، الحديث رقم ١٦٥٤١.

يجب أن يكون لدائرة الدين والمبدأ، وفي ظلها وعلى هديها يتفاعل مع بقية الولاءات والانتماءات، فالدين هو الأولوية الأولى والمطلقة في حياة الإنسان المسلم، وفي غير هذه الصورة، وإذا ما تغلب أي انشداد على ولائه لدينه، فقد خرج من رقبة الإيمان وعرض نفسه لغضب الرحمن. يقول تعالى:

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(١).

فالمؤمن الحقيقي يطوع سائر الانشدادات والولاءات لولائه الديني وليس العكس. يقول تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾^(٢).

والأمة الإسلامية التي بلغ عدد أفرادها عام ١٩٨٩ م بليون ومائتين وأربعة وثلاثين مليون نسمة حسبما أعلنته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)^(٣).

ويعيش أبناء هذه الأمة في أكثر من ستين دولة، وينقسمون على

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

(٣) المسلمون، صحيفة أسبوعية، بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٤١٢ هـ.

(١٩٠) إثنية قومية، ويتحدثون بمئات اللغات واللهجات الخاصة. إن دوائر انتماءاتهم القبلية والقومية والعرقية والوطنية مختلفة ومتعددة، والدائرة الجامعة التي يلتقون فيها هي الانتماء الديني إلى الإسلام. فإذا ما أخذ الإسلام موقعه الصحيح في نفوس المسلمين، وتعمق ولاؤهم له كمحور وأساس، وأصبحت سائر الولاءات والانشادات خاضعة لتوجيه الدين وهديه، فإن الوحدة ستكون نتيجة طبيعية كما حصل في العهود الإسلامية الأولى.

أما إذا تأخرت موقعية الدين في سلم أولويات الولاء والانتماء عند المسلمين، لصالح الولاء للوطن أو القبيلة أو القوم وهي دوائر متعددة ومختلفة بين المسلمين؛ فإن ذلك يضعف وحدتهم ويعرضهم للتجزئة والتمزق بسبب تعارض مصالح تلك الدوائر.

وإلى هذه الحقيقة يشير الدكتور عبد الله الأحسن في دراسته لمنظمة المؤتمر الإسلامي بقوله: (فالتعاون المثمر على منبر منظمة المؤتمر الإسلامي سيحدث فقط عندما تنال هوية الأمة الإسلامية المكان الأول من قبل المسلمين، فالمجتمع الإسلامي يحتاج إلى تغيير مشابه لذلك الذي حدث في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، ففي زمانه حلت الأمة الإسلامية مكان الهوية القبلية، واليوم يلزم أن تحل الأمة محل هوية الدولة القومية؛ إذ أنه ليس من الضروري القضاء على الهوية القومية إنما المطلوب هو أن يغير المسلمون أولويات

هوياتهم)^(١).

إن تعميق الولاء للإسلام، وتأكيد الالتزام بقيمه وتعاليمه يعني صنع أفضل أرضية لتوحيد الأمة ولتجاوز حالة التجزئة.

نشر الوعي الوحدوي

الوحدة كشعار حماسي، وكأمنية قلبية، أمر متوفر في ساحة الأمة، لكن ما نحتاج إليه هو الوعي بضرورة الوحدة وأهميتها على مستوى الحقائق والمعلومات والأرقام، بأن يدرك كل مسلم ويتعرف حقيقة واقع التجزئة، والأضرار والخسائر التي تصيب الأمة من خلال هذا الواقع، وأن يطلع على قدرات الأمة وإمكاناتها البشرية والمادية والعلمية، وأن يرصد الجهود التي تبذل لعرقلة وحدة الأمة من الداخل والخارج، وأن يتابع البرامج والطروحات الوحدوية ليكون له دور في دعمها وتأييدها.

وذلك يستلزم وجود جهات وأجهزة ومراكز تهتم بتوفير الوعي الوحدوي لأبناء الأمة وجماهيرها مدعماً بالحقائق والأرقام. لقد بادرت مجموعة مهمة بشأن الوحدة في الإطار القومي العربي وأنشأت مركزاً نشطاً بعنوان (مركز دراسات الوحدة العربية) يقوم بدور توعوي كبير لتأصيل وتكريس الدعوة إلى الوحدة العربية، ومنذ ما يقرب من عشرين عاماً يتابع إصدار مجلة شهرية بعنوان (المستقبل

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، ص ٢٥٧.

العربي)، كما أصدر مجموعة ضخمة من الكتب، وعقد العديد من المؤتمرات والندوات بهذا الاتجاه. ولاشك أن لمثل هذا الجهد أثراً كبيراً في تأكيد التوجه الفكري القومي الذي يعمل له. فلماذا لا يكون هناك مشروع يستهدف خدمة الوحدة على مستوى الأمة الإسلامية ويوفّر الخلفية العلمية والمعلوماتية لهذه القضية، ويعمل على بلورة برامجها وأطروحاتها؟.

معالجة أسباب التجزئة والانفصال

إن وجود حالات ظلم وحرمان وتمييز بين المواطنين في أي بلد إسلامي، على أساس التمايز القومي أو المذهبي أو القبلي أو المناطقي، يشكل أرضية خصبة تنبت مشاريع التجزئة وتغذي التوجهات الانفصالية، مما يعطي الفرصة للأعداء لتمير مؤامراتهم في الإمعان في تجزئة الأمة وزيادة تمزيقها.

واعتماد الحل العسكري والأمني وحده في مواجهة دعوات الانفصال ومشاريع التجزئة، لا يكفي بل قد يقدم لها المزيد من المبررات ويشعل أوارها أكثر، بينما التوجه إلى الثغرات ونقاط الضعف المتمثلة في السياسات الخاطئة القائمة على التمييز بين المواطنين، واستضعاف بعض طوائفهم، باستبعادهم عن المشاركة السياسية، وحرمانهم من بعض حقوقهم المشروعة. . هذا التوجه هو العلاج الصائب والجذري الذي يفشل محاولات التجزئة والانفصال.

فإذا ما شعر كل المواطنين في أي بلد إسلامي متنوع الانتماءات، بالمساواة وتكافئ الفرص وإتاحة المجال للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة؛ فإن ذلك سيكون أفضل حماية للوحدة في ذلك البلد.

إطارات وصيغ جادة للتعاون

عالم اليوم هو عالم الأتحاف والتكتلات الكبرى، ولا تستطيع أي دولة قطرية أن تواجه تحديات النظام الدولي بمفردها. ودول العالم الإسلامي التي تربو على الخمسين دولة، تنتشر على طول أكثر من عشرة آلاف ميل تساوي ٢٠٪ من مساحة العالم، وتمتلك مخزوناً هائلاً من الإمكانيات والقدرات، إضافة إلى الكثافة البشرية، هذه الدول الإسلامية بإمكانها أن تشكل قوة عالمية ذات دور وتأثير. وإن وجود إطارات وصيغ جادة للتعاون وتنسيق العلاقة بين هذه الدولة، يعتبر خطوة أساس للتغلب على حالة التجزئة والتشتت، وللسير في طريق الوحدة والائتلاف.

وقد دفعت بعض الظروف الضاغطة زعماء الدول الإسلامية ليعقدوا أول مؤتمر قمة إسلامي بتاريخ ٩-١٢ رجب ١٣٨٩ هـ - ٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٦٩ م، على أثر اعتداء الصهاينة في فلسطين على المسجد الأقصى ومحاولة تدميره بافتعال حريق متعمد، مما فجر غضب المسلمين في مختلف أنحاء العالم، فتداعى زعماء ٢٤ بلداً

إسلامياً إلى الاجتماع في العاصمة المغربية الرباط، وتقرر على أثره تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد اجتماعات تمت بين وزراء خارجية الدول الإسلامية وانتهت بإقرار ميثاق للمنظمة عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، لتشكل إطاراً للتلاقي والتنسيق والتكامل بين الدول الإسلامية لمواجهة تحديات العصر.

لكن ومع مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء هذا الإطار المتميز على صعيد المنظمات الحكومية الرسمية في العالم باعتماده الهوية الدينية، ورغم ما يتوفر في ميثاقه من إيجابيات عديدة، ورغم انضمام كل الدول الإسلامية لعضويته تقريباً، إلا أن هذا الإطار يعاني من ضعف في الجدية والعزيمة، أدى إلى بطء مسيرته وعرقلة حركته.

لقد تكاملت مؤسسات وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي، بإنشاء صندوق التضامن الإسلامي سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، وإنشاء صندوق القدس، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، ومركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، والمركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ومجمع الفقه الإسلامي سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية، ومنظمة إذاعات

الدول الإسلامية، والغرفة الإسلامية لمالكي البواخر سنة ١٤٠١هـ -
١٩٨٠م، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة سنة ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م، ومنظمة العواصم الإسلامية سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، إلى
ما هنالك من الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي كما
يظهر من عناوينها ونصوص قرارات إنشائها تهتم بمختلف الجوانب
الأساسية والخطيرة في حياة الأمة، وتتيح فرصة التنسيق والتكامل بين
البلدان والشعوب الإسلامية.

إلا أن المؤسف جداً عدم تفعيل هذه الأجهزة والمؤسسات بالشكل
الذي يتناسب مع طموحات الأمة، ويكون في مستوى التحديات التي
تواجهها. ولذلك أسباب عديدة أهمها ضعف جدية زعامات الدول
الإسلامية في إنجاح مسيرة الوحدة والتوحد.

ونذكر هنا مشكلة ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي كمثال لضعف
الجدية من قبل الدول الأعضاء.. حيث بلغت ميزانية المنظمة خلال
السنة المالية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ - ١٩٨٤-١٩٨٥م ٧ ملايين دولار
فقط!!

بينما كانت ميزانية جامعة الدول العربية لنفس العام ٤٠ مليون
دولار، وميزانية منظمة الوحدة الأفريقية ٦٠ مليون دولار!!
(ومع ذلك فإن الدول الأعضاء غير ملتزمة تماماً بدفع مساهمتها
المعتادة لميزانية المنظمة، وتقريباً في كل عام يتبنى مؤتمر وزراء

الخارجية قراراً يناشد فيه الدول الأعضاء الانتظام في دفع هذه المساهمة الإجبارية... وهناك عدد من الدول لم تدفع نصيبها من المساهمات على الإطلاق... من الممكن ملاحظة أن تلك الدول الأعضاء التي ليست منتظمة في دفعها لمساهمتها الإلزامية في المنظمة تقوم بدفع نصيبها من المساهمة الإجبارية للأمم المتحدة^(١).

ويمكن سوق شواهد عديدة تبرز ضعف الجدية في تنفيذ بعض القرارات والتوجهات ضمن أجهزة المنظمة، حتى تلك القرارات التي لا يكلف تنفيذها عبئاً أو جهداً كبيراً؛ فمثلاً حاولت المنظمة إبراز برنامجها العام من أجل تنمية المجتمع أواخر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، بالاحتفال بحلول القرن الخامس عشر للتقويم الإسلامي، ولإبراز المناسبة كانت المنظمة قد خططت لنشر كتب عن حياة النبي محمد ﷺ وعن التاريخ الإسلامي وعن مناطق وسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس وفلسطين، كما أنها خططت أيضاً لنشر موسوعة قصيرة عن الإسلام وقاموس عن الإسلام ومختارات من الآيات القرآنية بلغات الدول الإسلامية. وفي الاحتفال بالمناسبة نجحت المنظمة في نشر كتاب واحد فقط عن أهمية مكة والمدينة بعنوان (مكة والمدينة اليوم)^(٢).

ولعل من أخطر الثغرات ونقاط الضعف في وضع المنظمة،

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، ص ١١٢ - ١١٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٩.

إمكانية تأثير الدول الكبرى على قراراتها وتوجهاتها، مما يخيب آمال الأمة في اتخاذ قرارات مستقلة، نابعة من صميم الأمة وللدفاع عن حقوقها (فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن تأثير القوى العظمى على الدول الأعضاء يمكن تحديده بدون صعوبة، خذ مثلاً قرار المنظمة عن أفغانستان: الدول الأعضاء بالمنظمة والتي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، لم تؤيد قرار المنظمة الداعي إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان، وبصورة مشابهة نجد أن عدداً من الدول الأعضاء التي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة لم تؤيد قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر فيها بسبب معاهدتها مع إسرائيل^(١)).

وهذه الثغرة خطيرة تفقد المنظمة أهم هدف من أهداف وجودها، وهو التعبير عن إرادة الأمة والتمثيل الموحد لمصالحها .

وقد أعد الدكتور عبد الله الأحسن دراسة قيمة عن منظمة المؤتمر الإسلامي باللغة الإنجليزية تعتبر أول دراسة من نوعها، وقد نشرت ترجمتها العربية سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، في ٢٧٧ صفحة، وتوضح الدراسة مدى أهمية هذه المنظمة والدور الذي يمكن أن تقوم به في حياة الأمة، كما تشير إلى نقاط الضعف ومكامن العجز في مسيرة المنظمة .

(١) المصدر السابق، ص ١٠٨ .

إن معالجة المشاكل والعقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمنعها من أداء دورها الوحدوي، هي مسؤولية الأمة في هذا العصر، أو التفكير في إيجاد إطار بديل يكون أكثر جدية وفاعلية .



ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٠ هـ
- بك، محمد الخضري، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٩٦٩ م.
- الحياة. صحيفة يومية تصدر في لندن.
- محمد السماك. هل الإسلام هو الهدف، دراسة في مجلة الوعي، الكويت عدد ٣٣٨ شوال ١٤١٤ هـ.
- منير شفيق. في الوحدة العربية والتجزئة، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م، (بيروت: دار الطليعة).
- الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، الطبعة الثانية ١٩٩١ م، بيروت.

- السيد محمد الشيرازي. التمدن الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، (بيروت: دار الصادق).
- مصطفى محمد طحان. القومية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، (الكويت: دار الوثائق).
- محمد سليمان العبد. تعليق على التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الرياض.
- عيسى عجي. الوحدة هي الحل، الطبعة الأولى ١٩٧٠م.
- خالد عذب. الهيمنة الروحية للدولة العثمانية على العالم الإسلامي، مقال منشور في جريدة الحياة. تاريخ ١٨/٤/١٩٩٦م.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم، (بيروت: دار الجيل، دار الآفاق الجديدة).
- محمد باقر المجلسي. بحار الأنوار، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م، (بيروت دار إحياء التراث العربي).
- مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- المسلمون، صحيفة يومية تصدر في لندن.
- أحمد بن حنبل. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ١٩٩١م، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

المحتويات

٥	مقدمة
١١	التجزئة السياسية
١٣	الجدور التاريخية
١٥	حالات طارئة مؤقتة
١٦	الموقف الشرعي
١٩	كيف حدثت التجزئة؟
٢٤	ضمير الأمة يرفض التجزئة
٢٩	مشاريع تجزئة جديدة
٣٢	كيف نتجاوز التجزئة؟
٣٥	تعميق الولاء للإسلام
٣٨	نشر الوعي الوحدوي
٣٩	معالجة أسباب التجزئة والانفصال

٤٠	إطارات وصيغ جادة للتعاون
٤٧	ثبت المصادر والمراجع



عنوان المؤلف

المملكة العربية السعودية

ص.ب: ١٣٢٢ القطيف ٣١٩١١

هاتف: +٩٦٦٣ ٨٥٥٥٢١٠

فاكس: +٩٦٦٣ ٨٥١٢٦٠٠

الموقع على الإنترنت: www.saffar.org

البريد الإلكتروني: office@saffar.org